

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة المفهوم

رقم التقرير: PIDC2490

اسم المشروع	مشروع توصيل الغاز الطبيعي إلى المنازل - مصر (P146007)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الدولة	جمهورية مصر العربية
القطاع / القطاعات	البتترول والغاز (100%)
الموضوع / الموضوعات	توفير البنية التحتية والخدمات على مستوى المدن (40%)، الخدمات الحضرية وإسكان للفقراء (30%)، الإدارة الاقتصادية الأخرى (30%)
الرقم التعريفي للمشروع	P146007
المقترض / المقترضون	حكومة جمهورية مصر العربية، وزارة التعاون الدولي
وكالة تنفيذ المشروع	الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)
التصنيف البيئي	أ - تقييم كامل
تاريخ إعداد / تحديث وثيقة معلومات المشروع	14 يناير 2014
تاريخ اعتماد / الإفصاح عن وثيقة معلومات المشروع	14 يناير 2014
التاريخ التقديري للحصول على موافقة مجلس الإدارة	27 مايو 2014

أولاً: المقدمة والسياق

السياق القطري

لا يزال دعم استهلاك الوقود يشكل عبئاً رئيسياً على الموازنة ويمثل 18-20% من نفقات الموازنة في السنوات الأخيرة ووصل إلى 5-7% من الناتج المحلي الإجمالي. كانت مصر قد وضعت برنامج إصلاح دعم استهلاك الوقود مكون من مرحلتين وتم تنفيذ المرحلة الأولى منه بالكامل في عام 2012 بما في ذلك مجموعة واسعة من الزيادات في

أسعار الوقود استهدفت بشكل رئيسي الحد من دعم الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة. ولكن لا يزال العمل على ترشيد أوسع لدعم الوقود بالنسبة للمنتجين والمستهلكين الآخرين ماضيا نحو الأمام.

وبينما تباطأ إحراز مزيد من التقدم في إصلاحات تسعير الوقود خلال الفترة الانتقالية الحالية، ظلت الحكومة المصرية تعمل على احتواء تدني مستوى الخدمات العامة بما في ذلك انقطاع التيار الكهربائي والنقص المزمن في الوقود على المستوى القومي. ويعد خلق فرص العمل وتحسين توفير الخدمات من بين الأولويات الرئيسية لبرنامج الحكومة للتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، حددت الحكومة ضمن أولوياتها العاجلة الحاجة إلى التوسع في استخدام الغاز الطبيعي المنزلي ليحل محل استهلاك غاز البترول المسال (LPG) المدعم بنسبة عالية والذي يتم استيراد معظمه. وعلى التوازي، تقوم الحكومة أيضا بإعداد سياسات واستراتيجيات طويلة الأجل لاعادة هيكلة سوق الغاز ومؤسساته وحوكمة الهيكل التنظيمي الخاص به.

وسيمول المشروع المصري المقترح لتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل أولويات الحكومة خلال الفترة الانتقالية لزيادة فرص حصول الأسر على الغاز الطبيعي، وسيدعم في الوقت نفسه وبشكل استباقي تنمية وتنفيذ مبادرات الإصلاح بقطاع الغاز الطبيعي إلى جانب لاعادة هيكلة نظام الدعم على المدى الطويل والمدى الأشمل.

السياق القطاعي والمؤسسي

خلال حقبة التسعينات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، نفذت مصر اكتشافات غاز كبيرة وجديدة ضاعفت احتياطي الغاز المثبتة لثلاثة أضعاف من 347 مليار متر مكعب في عام 1989 إلى 2.2 تريليون متر مكعب من الغاز بحلول عام 2010. ويوجد ما يقرب من 81% من الاحتياطيات في البحر المتوسط، و6% في خليج السويس و11% في الصحراء الغربية و2% في دلتا النيل. وأدى الارتفاع في احتياطيات الغاز بالحكومة إلى التشجيع على الاستخدام المحلي للغاز والبحث عن خيارات تصديره في شكل غاز طبيعي مسال (LNG) وغاز يتم تصديره عن طريق خطوط الأنابيب. ونجحت الحكومة في خلق سوق محلية وبناء ثلاث وحدات نقل للغاز الطبيعي المسال بسعة 17 مليار متر مكعب/سنة وتنفيذ نظام خط أنابيب الغاز العربي بقدرة تقريبية تصل إلى 10 مليار متر مكعب/سنة. ولكن تقلصت إمدادات الغاز خلال العامين الماضيين ولم تكن متماشية مع الطلب المحلي المتزايد وخاصة من جانب قطاع الطاقة. ولذلك قامت مصر بخفض حصتها من صادرات الغاز وذلك لتلبية الطلب المتزايد وقامت بإعادة النظر في صادرات الغاز الطبيعي المسال على الأجلين القصير والمتوسط، وتعمل على تحفيز المزيد من استكشاف وإنتاج الغاز.

الهيكل المؤسسي والتنظيمي

تعمل صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات والتعدين في مصر تحت إشراف وزارة البترول والمعادن. وتم تأسيس الهيئة المصرية العامة للبترول (EGPC) بقانون صدر عام 1957 لتتناول أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتجهيز وأنشطة نقل وتوزيع المنتجات البترولية. وفي عام 2001، تم تأسيس الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS) لتنظيم وإدارة تطوير الغاز الطبيعي في مصر. وتمتلك الهيئة المصرية العامة للبترول 100% من الشركة المصرية القابضة

للغاز الطبيعي (EGAS) وتقوم بتفويض أنشطة الغاز الطبيعي إليها. وفي عام 2002، تم تأسيس شركة جنوب الوادي القابضة للبترول (GANOPE) لإدارة تنمية موارد النفط والغاز في جنوب الوادي بما في ذلك الشراء بالجملة والنقل والتوزيع والإمداد.

ويتم إدارة شبكة نقل الغاز الوطنية وتشغيلها من قبل الشركة المصرية للغاز (GASCO). وتود ملكية أغلبية أسهم الشركة للدولة، حيث تمتلك شركة إيجاس القابضة 70% من أسهم رأس المال وتستحوذ كل بتروجيت وشركة غاز مصر على 15% من الأسهم لكل منهما. وتستحوذ شركة إيجاس على ملكية أصول النقل. كما تمتلك إيجاس أصول توزيع الغاز. ولكن، تم فتح أعمال التشغيل والصيانة لنظام التوزيع أمام مشاركة القطاع الخاص في عام 1997 وتم تقسيمها إلى عدد من مناطق الامتياز. وتم منح امتيازات لثلاثة عشر شركة توزيع محلي موزعة على طول الحدود الجغرافية منها تسعة شركات مملوكة للقطاع الخاص. وتعد شركات التوزيع المحلي هي المسؤولة عن توفير خدمات التشغيل والصيانة لشبكة التوزيع وتوسيع نطاق الوصول إلى القطاع المنزلي والعلاء التجاريين الجدد، في حين تعد إيجاس مسؤولة عن تمويل التوسع في شبكات التوزيع.

ويعد قطاع الطاقة هو أكبر مستهلك للغاز (57%)، يليه القطاع الصناعي - الأسمدة والاسمنت والحديد والصلب وغيرها (28%) وقطاع النفط والبتروكيماويات (11%) وقطاع الاستهلاك السكني والسيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط (4%). ونظرا للنمو السريع لقطاع الطاقة وسياسة التحول من النفط إلى الغاز لتوليد الطاقة، ازداد استهلاك الغاز من قبل قطاع الطاقة من 5 مليار متر مكعب في عام 1991 إلى 24 مليار متر مكعب في عام 2011. ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 50 مليار متر مكعب بحلول عام 2017، من خلال الطلب على الغاز بغرض توليد الطاقة عند تنفيذ الخطة الخمسية الحالية للتوسع في توليد الطاقة (من السنة المالية 2012 إلى السنة المالية 2017).

كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى المنتجة للغاز، كان نجاح مصر المبني في تعزيز استخدام الغاز الطبيعي (كبديل عن النفط المكلف) مركزا على قطاعات الطاقة والقطاعات الصناعية. وغالبا ما تعتبر هذه القطاعات هي الوسائل الأساسية لاستبدال الوقود، بينما يسير التحول في استخدام الوقود بالقطاع السكني بوتيرة تدريجية. ففي السنوات الأخيرة، أكدت الحكومة المصرية على توفير الغاز في مختلف القطاعات وخاصة القطاع السكني، وأنجزت وصلات توزيع الغاز إلى حوالي 5.4 مليون مستهلك منزلي (حوالي 33% من إجمالي الأسر التي يمكن استهدافها بإمدادات الغاز) من خلال برنامج مخصص لذلك.

وتدرك الحكومة أهمية برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمناطق السكنية لاستبدال استهلاك غاز البترول المسال (LPG) المدعوم بشكل كبير وتحسين توفير خدمات الطاقة للأسر. ويوجد لدى هذا البرنامج هدف نهائي طموح يتمثل في تزويد حوالي 17 مليون أسرة بإمكانية الوصول إلى شبكات توزيع الغاز الطبيعي. ويجري تنفيذ البرنامج بمعدل متسارع، حيث زاد عدد وصلات الغاز سنويا من 350 ألف وصلة عام 2007 / 2008 إلى 588 ألف وصلة عام 2012 / 2013. وتهدف شركة إيجاس (EGAS) إلى زيادة عدد التوصيلات المنزلية إلى 800.000 وصلة سنويا خلال العام 2013/

2014 وما بعدها. وطلبت الحكومة المصرية من البنك الدولي دعم تمويل برنامج توصيل الغاز المنزلي لتوسيع فرص حصول الأسر على إمدادات الغاز الطبيعي في 11 محافظة على مستوى الجمهورية.

العلاقة مع استراتيجية المساعدة القطرية CAS

يتسق المشروع المقترح مع مذكرة الاستراتيجية المؤقتة بالنسبة لمصر ويدعم الركائز الثلاث: (1) تحسين الإدارة الاقتصادية من خلال التحكم في العجز المالي وبدء تنفيذ الإصلاحات لتعزيز الشفافية في العمليات الحكومية، (2) خلق فرص العمل من خلال الإقراض الطارئ المباشر السريع وبدء خطوات تحسين الأوضاع لنمو يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل، (3) تعزيز الاشتغال الذي يعني ضمان وصول أوسع للشرائح المحرومة من لسان. ويدعم المشروع المقترح أهداف هذه الركائز الثلاث من خلال تخفيض العجز المالي الحكومي الكبير الناتج عن دعم غاز البترول المسال، الأمر الذي يعزز الاشتغال من خلال تحسين خدمات الطاقة بالنسبة للمواطنين بما في ذلك زيادة فرص حصول الأسر على الغاز الطبيعي في جميع أنحاء الجمهورية وتحسين حوكمة قطاع الغاز وزيادة الفرص المتاحة للنمو الاقتصادي وفرص العمل من خلال استثمارات البنية التحتية. ويتماشى المشروع المقترح أيضا مع خطة التنمية الاقتصادية الحالية للحكومة والتي تهدف إلى ربط 800.000 أسرة في السنة بشبكات الغاز الطبيعي.

كما يتماشى المشروع المقترح مع التوجيهات الجديدة بشأن استثمارات الطاقة الخاصة بالبنك والموضحة في الورقة التي تم اعتمادها مؤخرا "تحو مستقبل طاقة مستدامة للجميع: توجيهات لقطاع الطاقة التابع لمجموعة البنك الدولي". ومن خلال توسيع نطاق حصول الأسر في مصر على إمدادات الغاز الطبيعي، يدعم المشروع المقترح تحقيق حصول الجميع على إمدادات طاقة موثوق بها وبأسعار مناسبة وتحفيز المكاسب من خلال آلية أكثر فاعلية من حيث التكلفة وسليمة من الناحية البيئية ومستدامة من الناحية الاجتماعية، بما يشمل الوصول إلى أساليب الطهي الحديثة بحلول عام 2030.

ثانيا: الهدف/الأهداف الإنمائية المقترحة

الهدف/الأهداف الإنمائية المقترحة (من PCN)

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في دعم هدف الحكومة المصرية المتمثل في خفض دعم غاز البترول المسال من خلال توسيع نطاق توصيل الغاز الطبيعي للأسر.

النتائج الرئيسية (من PCN)

سيتم قياس الهدف الإنمائي للمشروع باستخدام المؤشرات التالية:

- العدد السنوي لتوصيلات الغاز الطبيعي المنزلي (LPG)، التي من بينها نسبة الاسر مُعالاة بواسطة المرأة.
- الحد من استهلاك غاز البترول المسال بالمنزل في المناطق المستهدفة (طن / سنة).
- الوفرة السنوي الناتج عن خفض دعم غاز البترول المسال (جنيه مصري ودولار أمريكي/ سنة).
- موافقة الحكومة على برنامج شامل لهيكله قطاع الغاز.
- متوسط عدد مرات انقطاع إمدادات الغاز إلى المستهلكين بالمنزل سنويا (عدد)

ثالثاً: التوصيف الأولي

وصف المفهوم

سيُدمع المشروع المقترح البرنامج الحالي للحكومة بشأن توسيع حصول الأسر على الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والذي يهدف إلى ربط 800.000 أسرة سنوياً. واقتُرحت إيجاس بأن يركز تمويل البنك الدولي على الاستثمار المستهدف لربط حوالي 1.1 مليون أسرة في 11 محافظة خلال فترة تنفيذ المشروع المقترح وبالغالب ثلاث سنوات.

وتعد الاستثمارات المقترحة بمثابة جزء من الاستثمارات الخاصة بتوصيل الغاز للمنازل في مناطق الخدمات بهذه المحافظات بموجب الامتياز الممنوح لشركتي التوزيع المحلي وهما شركة تاون جاس في كل من محافظات الجيزة والإسماعيلية والإسكندرية ومرسى مطروح، وشركة غاز مصر في محافظات القليوبية والمنوفية والدقهلية وقنا وسوهاج والغربية وأسوان.

وتتمثل المنفعة الاقتصادية الأساسية لتحويل الأسر إلى استخدام الغاز الطبيعي في تخفيض عبء الميزانية الناتج عن الدعم المقدم لغاز البترول المسال المستورد والمدعومة بشكل كبير، وذلك بالإضافة إلى الوفرة الاقتصادية الناجم عن التحول إلى الغاز الطبيعي. وهناك منافع اجتماعية واقتصادية كبيرة تشمل خلق فرص عمل وتحسين تقديم خدمات الطاقة للأسر وتحسين مستوى السلامة والصحة وسبل الراحة من خلال القضاء على اسطوانات غاز البترول المسال. وتساعد هذه المزايا على وجه الخصوص النساء ذوات الإعاقة وكبار السن والفئات ذات الدخل المحدود التي تعاني من صعوبة في الحصول على اسطوانات غاز البترول المسال.

سيُتضمن المشروع المكونات الاستثمارية التالية:

- **المكون 1:** شبكة توزيع وتوصيل الغاز: ويشمل توسيع شبكات الضغط المتوسط والمنخفض لتوزيع الغاز وتركيب وحدات التحكم والتحويلات الخاصة بأجهزة المستهلك بما يسمح بتوصيل وتوريد الغاز إلى 1.1 مليون أسرة كما هو مقترح.
- **المكون 2:** محطات تخفيض الضغط (PRSS): إنشاء محطات تخفيض الضغط لربط شبكات التوزيع في مناطق المشروع بشبكات الضغط المرتفع لنقل الغاز. ويوجد في الوقت الراهن 25 منطقة جديدة لمحطات تخفيض الضغط يجري النظر في تمويلها من قبل المشروع المقترح.
- **المكون 3:** توصيل نقل الغاز: يشمل هذا المكون تمديد شبكة الضغط المرتفع لنقل الغاز إلى مناطق محطات تخفيض الضغط الجديدة في مناطق المشروع. ويجري النظر حالياً في 20 وصلة خط أنابيب ضغط مرتفع تتراوح ما بين 50 متر إلى 38 كم بإجمالي طول يصل إلى 185 كم.
- **المكون 4:** الدعم الفني وبناء القدرات: يهدف هذا المكون إلى تحسين الأداء التشغيلي والمالي لمرافق الغاز وتنفيذ برامج إصلاح قطاع الغاز وإنشاء مراكز لخدمة العملاء لضمان تقديم شركات توزيع الغاز للخدمات عالية الجودة للمستهلكين.

رابعاً: السياسات الوقائية الجائز تطبيقها

يحدد فيما بعد	لا	نعم	سياسات الضمانات (السياسات الوقائية) الناجمة عن المشروع
		X	التقييم البيئي (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.01)
	X		البيئات الطبيعية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.04)
	X		الغابات (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.36)
	X		مكافحة الآفات (منشور سياسة العمليات 4.09)
		X	الموارد المادية الثقافية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.11)
	X		السكان الأصليون (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.10)
		X	إعادة التوطين غير الطوعي (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.12)
	X		سلامة السدود (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.37)
X			المشروعات المقامة على المجاري المائية الدولية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.50)
	X		المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.60)

خامساً: التمويل (بالمليون دولار أمريكي)

500.00	إجمالي تمويل البنك	860.00	التكلفة الكلية للمشروع
		0.00	الفجوة التمويلية
	المبلغ		مصدر التمويل
360.00			المقترض
500.00			البنك الدولي للإنشاء والتعمير
860.00			الإجمالي

سادسا: جهة الاتصال
البنك الدولي

جهة الاتصال: حسام محمد بيدس
الوظيفة: كبير أخصائي الطاقة
التليفون: 5367 + 235 /9
البريد الإلكتروني: hbeides@worldbank.org

الجهة المقترضة / العميل / المستلم
الاسم: جمهورية مصر العربية، وزارة التعاون الدولي
جهة الاتصال:
الوظيفة:
التليفون:
البريد الإلكتروني:

الجهات المنفذة

الاسم: الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS)
جهة الاتصال: المهندس/ أحمد فراج
الوظيفة: مدير المشروع، الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS)
التليفون: 20222642930
البريد الإلكتروني: amfarrag@egas.eg

سابعا: لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بـ:

مكتب البنك الدولي InfoShop
البنك الدولي

1818 شارع H 1818، NW

واشنطن دي سي، 20433

هاتف: 458-4500 (202)

فاكس: 522-1500 (202)

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>